

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠
في شأن بدل التمثيل لأعضاء التمثيل التجاري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين
الدبلوماسي والقنصلي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٧ بتبني وظائف
واعتمادات التمثيل التجاري من وزارة الخارجية إلى وزارة التجارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة
في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمنح أعضاء التمثيل التجاري في وزارة الاقتصاد بالإقليم
المصري بدل تمثيل أصلي بالخارج وبالديوان العام ودلاوة مائتة وبدل
تمثيل اضافي وادانة غلاء معيشة وبدل ملابس وبدل سفر وعلفا مالية
ومصاريف انتقال لهم ولأمتعتهم وأثاثهم ومصاريف علاج وتمريض
ووفاء لهم ولزوجاتهم وأولادهم وخدمهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم
وذلك على الوجه وبالفتات والشروط المعمول بها أو التي يعمل بها مستقبلا
في شأن الذين يشغلون الدرجات المقابلة من موظفي السلكين الدبلوماسي
والقنصلي بوزارة الخارجية .

ويجوز أن يندب موظفون من أعضاء التمثيل التجاري من درجة مدير عام
لشغل وظائف وزراء تجاريين ببعثات التمثيل الدبلوماسي ويمنحون
المرتبات الإضافية والمبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة المقررة للوزراء
المفوضين بوزارة الخارجية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١
الخاص بالمساكن الشعبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمساكن الشعبية المعدل
بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٦
لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

يتولى إنشاء المساكن الشعبية طبقا لأحكام هذا القانون من ترخص
لهم في ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية من الهيئات والأشخاص الآتي
بيانهم :

- (١) مجالس المديرات والمجالس البلدية والقروية .
- (٢) أصحاب الأعمال الذين ينشئون المساكن لهم .
- (٣) الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وجمعياتها العامة .

(٤) وزارة الأوقاف بما تقيمه من المساكن بصفتها ناظرة على الأوقاف
الخيرية .

(٥) من يشتركون في مناقصة عامة تجريبها الحكومة لبناء المساكن
الشعبية ويقبل عطاؤهم ويراعى في المناقصة بين العطاءات الأجرة المحددة
فيها للمساكن .

مادة ٢ - يسرى كذلك الإحفاء من الضريبة على العقارات المبنية
المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه على المساكن الشعبية التي أنشأتها وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على
الأوقاف الخيرية منذ بدء الانتفاع بها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم
الجنوبي من تاريخ نشره ما

مدر براسة الجمهورية في ١٢ شبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر